ASJP
Algerian Scientific Journal Platform
مجلة المجتمع والرياضة
Society and Sports Journal
ISSN: 2602-7992 EISSN: 2710-8384
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/493
المجلد:06 العدد: 02(جوان2023) ص.:345/336

العلاقة بين الأسرة والمدرسة في ضوء التشريع المدرسي الجزائري

The relationship between the family and the school in the light of Algerian school legislation

د.مسعي أحمد محمد[1] *، د.خالد غربي[2]،

[1] جامعة حمه لخضر الوادي (الجزائر)، **الايميل** abouhadjer001@gmail.com

[2] جامعة حمه لخضرالوادي (الجزائر)، **الايميل** gherbi.or.khaled@gmail.com

تاريخ الاستقبال: 2022/07/25 **تاريخ القبول**: 2022/09/28؛ **تاريخ النشر**: 2023/08/06

ملخص:

لا تستطيع المدرسة أداء رسالتها التعليمية والتربوية على أكمل وجه ما لم يتحقق التعاون فيما بينها وبين الأسرة حيث أن لكل منها مسؤولية عظيمة في تربية النشئ. ومن منطلق هذه المسؤولية يتطلب تعميق العلاقة بينهما، حيث حظى هذا المبدأ التربوي أي موضوع أي العلاقة بين الأسرة والمدرسة باهتمام كبير من جانب العلماء التربويين وعلماء الاجتماع والنفس، وللتحقيق ذلك فتح نظامنا التربوي في الجزائر نافذة للارتقاء بهذه العلاقة.

ومنه جاءت هذه الورقة البحثية لتقف وتستعرض أهم النصوص التشريعية المدرسية لنظام التربوي الجزائري، التي تناولت هذه العلاقة وسبل توثيقها.

الكلمات المفتاح : العلاقة ، الأسرة ، المدرسة ، التشريع المدرسي.

Abstract:

The school cannot perform its educational mission to the fullest unless there is cooperation between it and family , since each has a great responsibility in raising the young . This sense ,it is necessary to deepen the relationship between them , where this educational principle has been the subject of the relationship between the family and the school with the great attention of educational scientists and sociologists and psychologists , and to achieve this the Algerian educational system has opened a window to improve this relationship.

This paper aims at the most important legislative texts of the educational system that dealt with this relationship and ways of documenting it .

Keywords: relationship ; family ; the school ; school legislation.

* د.مسعي أحمد محمد.

I- تمهيد :

تعد الأسرة والمدرسة من أهم المؤسسات التي تتولى مسؤولية التنشئة الاجتماعية للفرد، حيث تحرص الإجراءات التربوية الحديثة على توطيد العلاقة بين هاتين المؤسستين على اعتبار أنهما تلعبان دورا تكامليا في تربية الطفل وتعليمه، ولعل ذلك ما ذهب إليه ديفز عندما أشار إلى أن " العلاقة القائمة بين المدارس والأسر و المؤسسات والهيئات المجتمعية على اختلاف أشكالها تشكل مجموعة من مجالات التأثير المتداخلة، وهي تمثل الوحدات الاجتماعية الأساسية الأكثر فاعلية ".(ديفز،2000،64) وهو ما ينعكس على العلمية التعليمية و الإصلاح التعليمي بصورة عامة بالإيجاب، حيث أكدت العديد من التجارب التي أثبتت نجاح العلاقة المجتمعية في الإصلاح المدرسي ، من خلال العلاقة الفاعلة وإتاحة الفرص الحقيقية لإفراد المجتمع ومؤسساته من أسر، وجمعيات أولياء التلاميذ ، وأفراد ، ومجتمع مدني، للمشاركة والمساهمة في الأدوار والتخطيط للعمل المدرسي.

و من التجارب العربية الناجحة في هذا المجال تجربة وزارة التربية الوطنية في الجزائر من حيث إشراك جمعيات أولياء التلاميذ في الحياة المدرسية واعتبارها من ضمن الجماعة التربوية. وقد قامت بتنفيذ العديد من المشاريع والتجارب التربوية التي هدفت إلى تدعيم العلاقة المجتمعية بالمدرسة منها : مشروع المؤسسة ، مشروع نجح ابنك ، الأسبوع المدرسي، فضاء الأولياء الرقمي.

فقد صار واضحا أن إصلاح التعليم وتطويره يحتاج إلى بناء علاقة مع المجتمع حتى يستفيد من مساعدتهم ودعمهم، فبدون مساندة الأولياء والأسر ومؤازرتهم لا يمكن إحداث الإصلاح المنشود ، حيث يعد نجاح التلميذ وإطلاق طاقاته وقدراته الإنسانية والإبداعية ، وتنمية قيم الانتماء والمواطنة رهنا بالقدرة على تحقيق تفاعل إيجابي مستمر بين الأسرة والمدرسة.

مما سبق يتضح بأن العلاقة بين الأسرة والمدرسة في العملية التعليمية والحياة المدرسية بصفة عامة تمثل أهمية كبيرة لكل النظم التعليمية على مستوى العالم، ومن هنا جاءت هذه الورقة البحثية للإجابة على التساؤل الرئيسي لها والمتمثل في :

-كيف وثق التشريع المدرسي الجزائري العلاقة بين الأسرة والمدرسة؟

1. أهمية العلاقة بين الأسرة والمدرسة :

تكتسي علاقة المدرسة بالأسرة أهمية كبيرة في إنجاح دورها التعليمي والتربوي، حيث تعد من أهم العوامل التي تؤدي إلى نجاح التلاميذ وتقدمهم ، هذا ما أكدته العديد من الدراسات التي أشارت إلى أنه عند انخراط أولياء الأمور في الفعاليات المدرسية فإن معدل أداء التلاميذ يتحسن، ويزيد معدل الحضور والمواظبة وتقل معدلات التسرب من المدرسة.(أحمد،2011،770) وعليه لابد من أن يعاد النظر في تفعيل دور مهمة الأسرة بهدف توثيق علاقتها مع المؤسسات التربوية والتعليمية الأخرى وعلى وجه الخصوص المدرسة ، ووضع آليات إجرائية وعملية لكي تتمكن من أداء مهامها نحوى المجتمع ككل.

وبما أن العلاقة بين الأسرة والمدرسة أصبحت ضرورة حتمية لنجاح الجميع وضع الحر تصورا لهذه العلاقة حتى يتحقق الهدف المأمول منها يقوم على العناصر التالية :

- وجود عقد اجتماعي واضح بين المدرسة والأسرة يحدد الحقوق والواجبات لجميع الأطراف.
- وجود برنامج تفاعلي مستمر تساهم فيه الأسرة بشكل إيجابي في تعليم وتربية أبنائها في المدرسة.
- النظر إلى الأسرة كشريك وليس كمستفيد أو زبون.

- ضرورة وجود برامج توعية مستمرة للأسرة والمدرسة تهدف لتوثيق العلاقة بينهما وتطويرها.
- ضرورة وجود فريق عمل أو لجنة مشتركة بين الأسرة والمدرسة.(الحر،2000،19)

وفي هذا السياق يتفق المفكرين التربويين والباحثين على أهمية تواجد وانفتاح الأسرة على البيئة الاجتماعية والتربوية المحيطة بها و تأثرها إيجابا أو سلبا، و تضيف الباحثة بلقيس بأن " العلاقة الايجابية بين المدرسة والأسرة تعتبر عاملا حاسما في رفع مستوى التحصيل العلمي للطالب وتحسين العملية التعليمية والتربوية في آن واحد، وأن هذه الفاعلية المشتركة بينهما تحقق الانسجام الحقيقي بين ما يتعلمه الدارس في البيئة المدرسية وبين ما يتعلمه في الأسرة ، والتي في محصلتها الأخيرة تنعكس على تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية الاجتماعية وهي في نفس الوقت عملية بناء علاقة وثيقة بين الأسرة والمدرسة كأحد مؤسسات المجتمع ، من خلال ذلك يمكن أن يكون أحد مداخل الإصلاح المدرسي الذي نسعى إليه اليوم ". (بلقيس،2007،11)

وفي الجزائر ونظرا لأهمية هذه العلاقة (مدرسة/أسرة) في تحسن الأداء التربوي للمدرسة، فقد كانت هناك محاولات جادة و ذات قيمة من طرف الوزارة الوصية لربط علاقة وطيدة مع الأسرة ملؤها التعاون والتفاهم لإنجاح المجهود التعليمي للمدرسة، إذ قامت مديرية التقويم و التوجيه والاتصال بإصدارها دليل ولي التلميذ موجها لأولياء التلاميذ يبرر أهمية التواصل بين الأسرة والمدرسة ويوضح في خطوات عملية جوانب المساعدة التي تأملها المدرسة من الأسرة ابتداء من تسجيل الطفل بالمدرسة مرورا بطرق مساعدته المدرسية والتربوية ووصولا إلى توجيهه لاختيار الفروع المناسبة له.

2. أهداف التعاون بين الأسرة والمدرسة :

ظهرت أهمية التعاون بين الأسرة والمدرسة في أن العملية التربوية بكل أبعادها معادلة متفاعلة العناصر تتقاسم أدوارها أطرافا عدة أهمها الأسرة والمجتمع بحيث تتعاون لتأدية الرسالة على خير وجه حرصا على مصلحة أبنائنا.

وعليه فان الربط بين الأسرة والمدرسة أمر ضروري حيث أن ذلك يمكن المدرسة من تقويم المستوى التحصيلي للأهداف التعليمية وتحقيق أفضل النتائج العلمية كما يساعد المدرسة على تقويم سلوكيات التلاميذ ويساعدها على تجنب بعض التصرفات الغير سوية، وكذلك فإن تواصل أولياء الأمور مع المدرسة يساعد على توفير الفرص للحوار الموضوعي حول المسائل التي تخص مستقبل الأبناء، ويسهم أيضا في حل المشاكل التي يعاني منها التلاميذ سواء على مستوى الأسرة أو المدرسة وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وفي ما يلي تتلخص أهداف التعاون والتواصل بين الأسرة والمدرسة في:

- التكامل بين البيت والمدرسة والعمل على رسم سياسة تربوية موحدة للتعامل مع التلاميذ، بحيث لا يكون هناك تعارض أو تضارب بين ما تقوم به المدرسة وما تقوم به الأسرة.
- التعاون في علاج مشكلات التلاميذ وبخاصة التي تؤثر في مكونات شخصيته.
- رفع مستوى الأداء وتحقيق مردود العملية التربوية.
- تبادل الرأي والمشورة في بعض الأمور التربوية والتعليمية التي تنعكس على تحصيل التلاميذ.
- رفع مستوى الوعي التربوي لدى الأسرة ومساعدتها على فهم نفسية التلميذ ومطالب نموه.
- وقاية التلاميذ من الانحراف عن طريق الاستمرار والاتصال المستمر بين الأسرة والمدرسة.

3 . التكامل بين الأسرة والمدرسة:

العلاقة بين الأسرة والمدرسة علاقة تكاملية فالأسرة هي منبع اللبنات الأولى للمدرسة فهي تمدها بالمادة الخام وهم التلاميذ ، والمدرسة هي التي تحتضن التلاميذ وتشكل حياتهم من الناحية التربوية و التعليمية بالشكل الذي يناسب مع قدراتهم ومهاراتهم، وعليه فإن التعاون بين الأسرة والمدرسة بات أمرا ضروريا من أجل النجاح والنهوض بالعملية التربوية والتعليمية لأن حياة التلميذ الدراسية لا تنفصل عن حياته اليومية في البيت، وتعد المدرسة شريكا أساسيا في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل بل وتعتبر الفاعل المؤثر الأكثر أهمية في حياته.

ويضيف الباحث عبد الكريم غريب في هذا الصدد مظاهر التكامل بين الأسرة والمدرسة محددة في : مجالس الآباء، تبادل الزيارات، تكوين مجالس استشارية، تنظيم أيام مفتوحة، صياغة وإعداد برامج توعية.(غريب،2015،192) ولذا تعتبر جمعية أولياء الأمور، واللقاءات الدورية القنوات أو الصيغ التربوية الأبرز لتحقيق هذا التواصل والترابط بين البيت والمدرسة، فهي تهدف إلى إيجاد قناة رئيسية للتواصل بين الأسرة والمدرسة بما يحقق التكامل التربوي التعليمي.

إن زيارة الأولياء المستمرة للمدرسة تكشف عن جوانب هامة من شخصية التلميذ، كالجانب الصحي، النفسي الانفعالي، ففي كثير من الأحيان لا يتمكن المعلم من اكتشافها داخل حجرة الدرس، وإنما من خلال مثل هذه اللقاءات، والشيء المؤسف هنا أن كثير من أولياء الأمور لا يدركون أهمية مثل هذه اللقاءات في ترسيخ مبدأ الشراكة المعرفية والاجتماعية بينها وبين أسر التلاميذ، وقد أثبتت الكثير من الدراسات في هذا المجال أن قوة الصلة بين الأسرة والمدرسة تقضي على مشكلات كثيرة في المدرسة، كاالغياب، التأخر الدراسي بل وتخفف كثيرا من المشكلات السلوكية و التحصيلية للتلاميذ.

4.التشريع المدرسي الجزائري والعلاقة بين الأسرة والمدرسة:

لقد أخذت الجزائر على عاتقها إصلاح المنظومة التربوية على غرار النظم التربوية المختلفة في دول العالم حيث رأت من الضرورة الملحة والحاجة الماسة إلى الدعم والمساندة المستمرة التي يقدمها المجتمع بأفراده و مؤسساته حتى يحقق التعليم الأهداف التي وضعت له، لقد حملت الإصلاحات التي مست المدرسة الجزائرية تغيرا جذريا في مستويات عديدة حيث قامت الوزارة الوصية بإحداث تغيرا في كل الأنساق الفرعية المكونة للنسق المدرسي لتمس جوانب مختلفة : تربويا ، بيداغوجيا، إداريا، كما حملت هذه الإصلاحات قيم ومبادئ وعدة أساليب جديدة لتفعيل الحياة المدرسية وزيادة دافعية كل الفروع النسقية المكونة للمدرسة وجميع الشركاء سواء كانوا داخل النسق أو خارجه.

لقد علقت الجزائر من خلال الإصلاحات المتواترة للنظام التربوي آمالا كبيرة على الأسرة التي تعتبر امتداد للمدرسة وجزء من الجماعة التربوية، هذه الأخيرة تتشكل تشريعيا حسب المادة19 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية 04/08 من : " تتشكل الجماعة التربوية من التلاميذ ومن كل الذين يساهمون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تربية وتكوين التلاميذ وفي الحياة المدرسية وفي تسيير المؤسسات المدرسية ". (لعمش،2009 ، 35) إن نجاح مهمة المدرسة مرهون بهذا التعاون والتضافر للجهود وعليه حثت مختلف التشريعات والقوانين الصادرة خلال هذه الإصلاحات على المشاركة المباشرة في الحياة المدرسية جنبا إلى جنب مع المعلمين والطاقم الإداري. ومنه و في إطار ملتمس الإصلاح التربوي في الجزائر القاضي بضرورة انفتاح المدرسة على محيطها صار من الطبيعي أن تتغير النظرة إلى الأسرة كي تصبح شريكا أساسيا للمؤسسة المدرسية، وأن تضطلع بأدوار تربوية تتفاعل مع الأدوار الموكلة إلى المدرسة.

لقد تناولت القوانين والتشريعات المدرسية الجزائرية العلاقة بين الأسرة والمدرسة في إطار الجماعة التربوية ، ففي القانون التوجيهي للتربية في بابه الثاني من المادة 19 وحتى المادة 26 منه خصص هذا الباب بكامله لتبيان دور كل عضو في الجماعة ونوعية العلاقة القائمة بين أعضائها. وقد فصل القرار 778 الصادر في 1991/10/26 كل المهام الموكلة و أزال الإبهام و الغموض وأعطى المثل الأعلى في العلاقات التي يجب أن تسود بين الأسرة والمدرسة في فصله الخامس الذي يتكون من ثمانية مواد من المادة 94 إلى المادة 101 والتي تركز كلها على دعم وتوثيق هذه العلاقة و سوف نعرضها بالتفصيل :

المادة 94: يقوم الأولياء في إطار التكامل بين الأسرة والمدرسة بمتابعة تمدرس أبنائهم والمواظبة عليه و تنص هذه المادة على ضرورة الاهتمام بتمدرس الأبناء، ومتابعتهم في العملية التعليمية، وبذلك يكون عمل الأولياء مكمل لعمل المؤسسة التعليمية.

المادة 95: يجب على المؤسسة إطلاع الأولياء قصد تمكينهم من أداء الدور المطلوب منهم، خاصة على مايلي:

- جدول التوقيت المقرر للتلاميذ والتغيرات التي قد تدخل عليه.
- التغيبات والتأخرات والسلوكات التي تسجل عليهم.
- النتائج المدرسية التي يتحصلون عليها من خلال عمليات التقويم.
- برمجة النشاطات الثقافية و الرياضية والترفيهية التي تنظم في فائدتهم.

المادة 96: تنظم المؤسسة لقاءات دورية بين الأولياء والمعلمين وذلك من أجل إقامة حوار مباشر بين الأسرة والمدرسة وتلتزم الأطراف المذكورة بالمشاركة فيها بما يخدم مصلحة التلاميذ ويرفع المردود المدرسي.

المادة 97: تستعين المدرسة في الاضطلاع بوظيفتها بالدعم الذي يقدمه الأولياء مشاركة منهم في المجهود الذي تبذله المدرسة من أجل التلاميذ حيث تكون هذه المشاركة في إطار جمعيات أولياء التلاميذ وفقا للأنظمة المعمول بها.

المادة 98: تبادر إدارة المؤسسة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل إنشاء جمعية أولياء باعتبارها الإطار المفضل لربط بين الأسرة والمدرسة وتدعيم العلاقة بينهما وتسهيل عملية المشاركة الأسرية في العمل التربوي المدرسي.

المادة 99: تساهم جمعية أولياء التلاميذ في إطار الأحكام القانونية والتنظيمية السارية المفعول في تقديم يد الدعم المعنوي والمادي للمؤسسة.

المادة 100: تقدم جمعية أولياء التلاميذ عند الإمكان مساهمة مادية لتحسين الظروف و الإمكانيات التي يجري فيها تمدرس التلاميذ.

المادة 101: تشارك جمعية أولياء التلاميذ في تقديم المساعدة المعنوية للمدرسة لمعالجة المعضلات وتذليل الصعوبات التي تحول دون مزاولة التلاميذ لأنشطتهم المدرسية بصفة طبيعية. (وزارة التربية الوطنية،1991، 19)

أما في القانون التوجيهي للتربية فقد حثت المواد :(5، 19، 25، 26) منه على تمتين هذه العلاقة حيث جاء فيها مايلي :

المادة 05 : تقوم المدرسة في مجال التنشئة الاجتماعية بالاتصال الوثيق مع الأسرة التي تعتبر امتدادا لها بتنشئة التلاميذ على احترام القيم الروحية والأخلاقية والمدنية للمجتمع الجزائري والقيم الإنسانية وكذا مراعاة قواعد الحياة في المجتمع.

ومن ثمة يتعين على المدرسة القيام على الخصوص بما يلي :

- تنمية الحس المدني لدى التلاميذ وتنشئتهم على قيم المواطنة.
- منح تربية تنسجم مع حقوق الطفل وحقوق الإنسان وتنمية ثقافة ديمقراطية لدى التلاميذ بإكسابهم مبادئ النقاش والحوار وقبول رأي الأغلبية.
- توعية الأجيال الصاعدة بأهمية العمل باعتباره عاملا حاسما من أجل حياة كريمة ولائقة والحصول على الاستقلالية, وباعتباره على الخصوص, ثروة دائمة تكفل تعويض نفاذ الموارد الطبيعية وتضمن تنمية دائمة للبلاد.
- إعداد التلاميذ بتلقينهم آداب الحياة الجماعية وجعلهم يدركون أن الحرية والمسؤولية متلازمتان.
- تكوين مواطنين قادرين على المبادرة والإبداع والتكيف وتحمل المسؤولية في حياتهم الشخصية والمدنية والمهنية.

المادة 19 : تتشكل الجماعة التربوية من التلاميذ ومن كل الذين يساهمون بطريقة مباشرة في تربية وتكوين

التلاميذ وفي الحياة المدرسية وفي تسيير المؤسسات المدرسية.

المادة 25 : يشارك الأولياء بصفتهم أعضاء في الجماعة التربوية مباشرة في الحياة المدرسية, بإقامة علاقات تعاون دائمة مع المعلمين والمربين ورؤساء المؤسسات, بالمساهمة في تحسين الاستقبال وظروف تمدرس أبنائهم كما يشاركون بطريقة غير مباشرة عن طريق ممثليهم في مختلف المجالس التي تحكم الحياة المدرسية المنشأة لهذا الغرض.

المادة 26 : يمكن جمعيات أولياء التلاميذ المنشأة طبقا للتشريع الساري المفعول, تقديم اقتراحات إلى الوزير المكلف بالتربية الوطنية ولمديريات التربية بالولايات. (الجريدة الرسمية، 2008، 12)

لقد واكبت الجزائر كل التغييرات السريعة في العالم فكان لزاما عليها تحديث التشريعات والقوانين في المجال التربوي حتى تساير هذه التغييرات فكان من مظاهر هذا التحديث ميثاق أخلاقيات قطاع التربية الوطنية الذي يجمع جميع الشركاء الاجتماعيين وجميع النقابات المعتمدة في القطاع ليكون أرضية عمل موحدة لكافة الشركاء وعقد إلزامي يلزم الجميع بالعمل من أجل بناء جيل واعي قادرة على تحمل المسؤولية في المستقبل، والجديد فيه هو تركيزه على الحقوق والواجبات ولقد أخذت العلاقة بين الأسرة والمدرسة حيزا كبير فيه من خلال تأكيده على حقوق كل من طرفين وقد جاء فيه :

الحقوق : (ميثاق أخلاقيات التربية، 2015، 6)

- لأولياء التلاميذ سواء انتظموا في جمعية أو غير ذلك الحق في الإعلام بشأن ظروف سير المؤسسة ومجريات تمدرس أبنائهم لتقديم المساعدات المادية الضرورية.
- إعلام الأولياء في إطار اجتماعات تضم ممثليهم والهيئات القانونية للمؤسسة أو عن طريق تنظيم لقاءات تجمع الأولياء والمدرسين المعنيين, وكذلك بواسطة سجل النقاط ودفتر المراسلة اللذين يتم تبليغهما للأولياء بصفة منتظمة, أو عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة.
- بمقدور الأولياء وفي إطار قانوني, المساهمة في انجاز الأنشطة اللاصفية المقترحة على التلاميذ, وكذا الأعمال ذات الطابع الاجتماعي الذي تقوم به المؤسسات التربوية.

- تشجيع الأولياء على المشاركة في متابعة تعلم أبنائهم وتوجيههم وتجنيبهم أي نوع من الممارسات السلبية التي يمكن أن تؤثر على تعليمهم وتعلمهم.
- التكفل بالمشاكل المطروحة من طرف جمعيات أولياء التلاميذ على المستوى الوطني والمحلي بالتشاور والتنسيق.

الواجبات :

- يتعين على الأولياء أن يكونوا على اطلاع بمجريات تمدرس أبنائهم, والمشاركة في اللقاءات الإعلامية التي يقترحها المدرسون أو الهيئات الرسمية للمؤسسة, بصفة منتظمة أو استثنائية.
- احترام المدرسين وكل العاملين في المؤسسة والتعامل معهم باحترام.
- السعي لتوفير جو من الهدوء والاستقرار والنظام في المحيط العائلي, بحيث يضمن حسن سير تمدرس أبنائهم.
- المساهمة بفعالية في تحريك جمعية أولياء التلاميذ بالمؤسسة والسهر على حسن سيرها.

وفي القرار الوزاري رقم 65مؤرخ في 12جويلية 2018 والذي يحدد كيفيات تنظيم الجماعة التربوية وسيرها و في فصله الخامس الذي يبن ويشرح الأحكام الخاصة بأولياء التلاميذ لاسيما في مواده من 88 حتى المادة 97 جاء فيه بالخصوص :

المادة 88: يتمتع أولياء التلاميذ بحقوق ويلتزمون بواجبات للمساهمة في تحقيق أهداف مؤسسة التربية والتعليم.

المادة 89: يلتزم الأولياء بمتابعة تمدرس أبنائهم ومراقبة مواظبتهم وسلوكهم باستمرار من خلال دفتر المراسلة في المتوسط والثانوي ووثيقة مماثلة في المدرسة الابتدائية أو أي وسيلة أخرى متوفرة وبحضورهم في مختلف النشاطات المنظمة لهذا الغرض من طرف مؤسسة التربية والتعليم.

أولياء التلاميذ مسؤولون عن تصرفات أطفالهم التي قد تسبب ضررا في المؤسسة.

المادة 90: تنظم مؤسسة التربية والتعليم لقاءات دورية بين أولياء التلاميذ والأساتذة في إطار التنسيق والتكامل بين مؤسسة التربية والتعليم والأسرة.

المادة 91: قصد تمكين الأولياء من أداء الدور المنوط بهم، يتعين على مؤسسة التربية والتعليم تزويدهم عبر مختلف وسائل الاتصال المتاحة، بالمعلومات الآتية :

- جداول توقيت التلاميذ والتغييرات التي قد تطرأ عليها.
- تأخرات وغيابات التلاميذ والسلوكات التي تسجل عليهم.
- النتائج المدرسية التييتحصل عليها التلاميذ طيلة السنة الدراسية.
- برمجة النشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية لفائدة التلاميذ.

المادة 92: تتخذ إدارة مؤسسة التربية والتعليم التدابير اللازمة لتسهيل إنشاء جمعية أولياء التلاميذ باعتبارها إطار مؤهل للربط بين الأسرة والمدرسة وتدعيما للعلاقة بينهما.

المادة 93: يساهم أولياء التلاميذ في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها ، في تقديم الدعم المعنوي والمادي لمؤسسة التربية والتعليم.

المادة 94: يشارك أولياء التلاميذ في معالجة الصعوبات التي تحول دون مزاولة التلاميذ لأنشطتهم المدرسية بصفة عادي وباقتراح حلول.

المادة 95: يساهم أولياء الأمور بالتعاون الوثيق مع إدارة مؤسسة التربية والتعليم وكذا مع البلديات بالنسبة للمدارس الابتدائية والمطاعم المدرسية ، في إطار الحياة المدرسية على الخصوص فيما يأتي :

- تجسيد مشروع المؤسسة.
- الحرص على تطبيق النظام الداخلي لمؤسسة التربية والتعليم والنظام الداخلي للمطعم المدرسي.
- المشاركة في التظاهرات الثقافية ومختلف الاحتفالات المدرسية.
- المساهمة في تنشيط بعض النوادي المدرسية.
- المساهمة بصفة تطوعية وحسب الإمكانيات في صيانة مؤسسة التربية والتعليم.

المادة 96: يمكن لجمعية أولياء التلاميذ إلصاق برامج أنشطتها بعد موافقة إدارة مؤسسة التربية والتعليم التي تحدد الفضاء المخصص لهذا الغرض.

المادة 97: يلتزم أولياء التلاميذ باحترام الأساتذة وجميع الموظفين العاملين بمؤسسة التربية والتعليم.(وزارة التربية الوطنية،2018،10)

إن أهم ما جاء في مختلف التشريعات والمراجع السابقة الذكر فيما يخص العلاقة بين الأسرة والمدرسة ، كلها أجمعت على تمتين هذه العلاقة من خلال : مشاركة الأولياء مباشرة في الحياة المدرسية بإقامة علاقات تعاون دائمة مع المعلمين والمربين ، المساهمة في تحسين الاستقبال وظروف تمدرس أبنائهم ، يشاركون عبر ممثليهم في مختلف المجالس التي تحكم الحياة المدرسية ، يقدمون اقتراحات إلى وزير التربية الوطنية و إلى مديريات التربية ،التواصل الفعال مع المدرسة بمختلف وسائل التواصل المتاحة واللقاءات المباشرة والدورية، المشاركة في تجسيد مشروع المؤسسة باعتبار الأسرة طرفا أساسيا فيه، كما أكدت هذه المراجع إنشاء جمعيات أولياء الأمور باعتبارها الإطار المفضل للربط الأسرة بالمدرسة وتدعيم العلاقة بينهما.

هذه الجمعية التي يعلق عليها النظام التربوي الجزائري آمالا كبيرة في توطيد العلاقة بين الأسرة والمدرسة، وهي جمعية تتكون بصفة خاصة من جميع الأولياء الذين لهم أبناء متمدرسين بصفة منتظمة في مدرسة معينة، وفي جميع المراحل التعليمية. فهي تعتبر النسق الثاني الذي يكمل أداء المدرسة فهي هيئة مساهمة في تنظيم الحياة المدرسية و تنشيطها وتفعيلها، وعلى اتصال دائم بالمدرسة لتقديم المساعدات اللازمة سواء كانت مادية أو معنوية لتدعيم العاملين داخل المدرسة بهدف تحسين الأداء وتحقيق الجودة في التعليم سواء كانت معرفية أو سلوكية، كما تحقق جزء كبيرا من التعاون الذي تشيده بين الأسرة والمدرسة. فجمعية الأولياء تنظيم تربوي ذو أهمية بالغة في تحقيق أهداف المنهج الذي له أثاره الفعالة في دفع عجلة التقدم إلى الأمام في ميدان التربية والتعليم، بشرط أن يحسن استثمار طاقاته الغير المحدودة في إحداث تغيير أفضل في تعميق العلاقة بين الأسرة والمدرسة وتوثيق الصلة بينهما.(محمد،2019،101)

واستطلاعا للواقع نجد أن الوضع مختلف عما جاءت به مختلف التشريعات المدرسية، إذ أن جمعيات أولياء الأمور في الجزائر لا تعدوا أن تكون مجرد هيكل للعلاقة المفترضة بين الأسرة والمدرسة، فرغم النصوص القانونية التي تؤطر هذه العلاقة وتحدد مهامها إلا أن الواقع مغاير تماما إذ لا نجد هذه الجمعيات في المؤسسات التعليمية إلا شكليا. فجلها إن لم نقل كلها تعاني من قصور شديد في أداء مهامها و أدوارها الحقيقية وأخذت تنحى منحى الخمول والتراجع ،كما أن هناك العديد من المعوقات والمشكلات التي تقلل من كفاءة أدائها.

5. سبل إعادة الاعتبار للعلاقة ما بين الأسرة والمدرسة من خلال التشريع المدرسي:

من الواضح أنه في الوقت الراهن، هناك نوع من الفطور يطبع العلاقة ما بين الأسرة والمدرسة، وهو فتور يرجع بصفة عامة إلى الانسداد في الآفاق لهذه العلاقة ، و الإحساس باليأس و العزلة بين هاتين المؤسستين اللتان توفران مجالا خصبا للتنشئة الاجتماعية. وفي محاولة لرد الاعتبار للعلاقة مابين الأسرة والمدرسة ذكر العديد من الباحثين في هذا المجال عدة سبل ووسائل لتفعيل هذه العلاقة على مستوى التطبيق و الممارسة نذكر منها:

- على رؤساء المؤسسات التعليمية تفعيل مختلف التشريعات المدرسية الخاصة بالعلاقة مع الأسرة .
- القيام بعمليات توعية وتحسيس بأهمية العلاقة بين الأسرة والمدرسة في الأوساط المجتمعية.
- ضرورة تفعيل آليات التواصل بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المحلي بكافة أشكالها للارتقاء بالعلاقة بينهما.(نتيجة ،ع4، 297)
- فتح المجال لجمعيات أولياء الأمور لتقديم الدعم بكافة أشكاله للمدرسة.
- مشاركة المدرسة لأولياء الأمور في صنع القرار التربوي وإسهامهم بشكل فعال في رسم رؤية المدرسة المستقبلية وتنفيذ برامجها من خلال تجسيد مشروع المؤسسة.
- تكريم أولياء الأمور المتواصلين المتعاونين والبارزين مع المدارس في المناسبات المختلفة .
- الأيام المفتوحة على المدرسة و أثرها الكبير على تعزيز العلاقة بين الأسرة والمدرسة.

II- الخلاصة:

مما سبق يتبين أن النظام التربوي الجزائري أولى أهمية قصوى للعلاقة بين الأسرة والمدرسة من خلال ترسانة القوانين والقرارات التي تدعمها، بالإضافة فإن فكرة التعاون بين المدرسة والأسرة وربط الصلة بينهما في تربية الناشئة وتعليمها, لم تعد في حاجة إلى التحسيس بأهميتها وضروريتها, من حيث تدعيم التحصيل المدرسي والرفع من مردوديته وتطويره, ومتابعة تمدرس التلاميذ والاطلاع على نتائج تحصيلهم المدرسي, هو الموضوع الذي يجب أن يستقطب الجهد الفكري والتنظيمي للإدارة التربوية بمساهمة الأولياء, حتى تكون العملية التربوية مسؤولية مشتركة, يشرف عليها كل طرف من موقعه ويمارسها بوسائله المناسبة حتى تتحقق الأهداف التربوية والتعليمية المنشودة.

- الإحالات والمراجع :

1. ديفيز، دون (2000). **التعليم والعالم العربي تحديات الألفية الثالثة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية :الأمارات العربية المتحدة. أبوظبي. ص64.

2. أحمد عبد الفتاح الزكي، (2011)، تطوير الشراكة بين الأسرة والمدرسة ضرورة ملحة لتعليم متميز، الجمعية السعودية للعلوم النفسية والتربوية جستن، الرياض، العربية السعودية، ص770.http://search.shamma.or 2022/08/13 (زيارة 2022/07/10)

3. الحرعبد العزيز (2001). **مدرسة المستقبل** ، مكتب التربية العربي لدول الخليج: قطر. ص19.

4. بلقيس غالب الشرعي (2007)، دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي، مؤتمر الإصلاح المدرسي، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ص11.https;//dlibrary.mediu.edu.my/b;b/93854 (زيارة 2022/07/10)

5. عبد الكريم غريب (2014). **مستجدات التربية والتكوين**، ط1 ، منشورات عالم التربية : الرباط .المغرب. ص190-191.

6. سعد لعمش (2009). **الجامع في التشريع المدرسي الجزائري**، الجزء الثاني. دار الهدى :عين مليلة. الجزائر.ص334.

7. وزارة التربية الوطنية (1991)، النشرة الرسمية للتربية ، عدد خاص ،الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، ص19-20.

8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2008)، القانون التوجيهي للتربية الوطنية04/08 ،العدد4، السنة الخامسة وأربعون ، المطبعة الرسمية، حي البساتين ، بئر مراد رايس، الجزائر ، ص 9-11.

9. وزارة التربية الوطنية (2015) ، ميثاق أخلاقيات قطاع التربية الوطنية، المركز الوطني للوثائق التربوية ،الجزائر، ص6.

10. وزارة التربية الوطنية، (2018)، القرارات التي تحكم تنظيم الحياة المدرسية، قرار رقم 65 ، ص10-11 .

11. محمد مسعي أحمد (2019)، العلاقة بين الأسرة والمدرسة وتفعيل الحياة المدرسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة ، الجزائر، ص101.

10. نتيجة جيماوي (2018)، تواصل الأسرة مع المدرسة، الأهمية والعوائق ،مجلة التغيير الاجتماعي ، المجلد3، العدد2، ص296.